S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/777
19 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH





رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المؤقت للجنة التحقيق الدولية (رواندا)، المقدم إلي من رئيس اللجنة، عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

وستلاحظون مما ورد في الفرع خامسا، الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية، الصعوبات التي تصادفها اللجنة والتي تعرقلها عن إنجاز عملها. وتمويل هذه اللجنة يأتي بأكمله من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا المنشأ لهذا الغرض، والذي عرض عدد من الدول الأعضاء أن يسهم فيه. ومن مجموع المبالغ التي أعلنت الدول الأعضاء التبرع بها، الذي يناهز ٠٠٠ ٧١٠ دولار، ورد حتى الآن حوالي ٠٠٠ ٤٢٥ دولار. ومن ثم فإني أحث الحكومات التي أعلنت تبرعها بمبالغ للصندوق الاستئماني ولكن لم تدفعها بعد على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، لتمكين اللجنة الدولية من متابعة تحقيقاتها وإنجاز عملها دون تأخير.

ووفقا للقرار ١١٦١ (١٩٩٨)، أعتزم أن أطلب إلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا نهائيا، قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

98-24301   200898   200898

المرفق

التقرير المؤقت للجنة التحقيق الدولية (رواندا)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعيد تنشيط لجنة التحقيق الدولية مع تكليفها بالولاية التالية:

"(أ) جمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتصلة ببيع وتوريد وشحن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا الوسطى، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥)؛

"(ب) تحديد الأطراف التي تساعد في بيع أو حيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية من جانب قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة وتشجع عليها، بما يتنافى والقرارات المشار إليها أعلاه؛

"(ج) التقدم بتوصيات تتعلق بإنهاء تدفق الأسلحة بطريقة غير قانونية في منطقة البحيرات الكبرى".

٢ - وقد أنشئت لجنة التحقيق الدولية عملا بقرار مجلس الأمن ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وباشرت إجراء تحقيقاتها في منطقة البحيرات الكبرى وغيرها فيما بين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويمكن الاطـلاع علـى تقاريـر اللجنـة في الوثائق S/1996/67 و S/1996/195 و S/1997/1010 و S/1998/63.

٣ - وفي رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1998/438)، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن بأن اللجنة تتكون من الأعضاء التالية أسماؤهم:

السيد محمود قاسم (مصر) (الرئيس)؛
العميد مجاهد عالم (باكستان) ؛
السيد جلبير بارت (سويسرا)؛
السيد مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية).

ويتولى مساعدة اللجنة في الميدان موظف سياسي وسكرتير.

ثانيا - تطورات الحالة منذ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦

٤ - عقب عقد سلسلة من جلسات الإحاطة والمشاورات مع أعضاء مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء الأخرى المهتمة بالأمر ومسؤولي الأمانة العامة، في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ في مقر الأمم المتحدة، استقرت اللجنة في مقرها في نيروبي من جديد في ١٣ أيار/ مايو. وقام بعض أعضاء اللجنة وهم في طريقهم إلى هناك بزيارة لندن للتشاور، على النحو المبين أدناه.

٥ - وسرعان ما اتضح للجنة بعد عودتها إلى نيروبي أن الظروف التي كانت تباشر فيها تحقيقاتها قد اختلفت بفعل التحول الذي طرأ عليها بعد الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. ففي ذلك الوقت، كانت قوات الحكومة الرواندية السابقة مركزة بدرجة غالبة في مقاطعة شمال كيفو فيما كان يسمى عندئذ شرقي زائير، مع وجود أعداد قليلة منها في جنوب كيفو وفي الجزء الشمالي الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة. وكان يوجد حينئذ، ويبدو أنه لا يزال يوجد حاليا، دعم منظم ملموس للقوات المسلحة الرواندية السابقة في كينيا، حيث يباشر بعض أفراد طائفة الهوتو الروانديين جمع الأموال لشراء الأسلحة.

٦ - وبينما كانت اللجنة توشك على إتمام تقريرها الثالث (S/1997/1010) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، هبت انتفاضة في كيفو قام بها البانيامولنغي وحلفاؤهم وبدأت بهجمات على مخيمات اللاجئين وحشود القوات المسلحة الرواندية السابقة الموجودة هناك وانتهت بالإطاحة بنظام موبوتو وتأسيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سببت هذه الأحداث العارمة تحولا جذريا في الحالة التي كانت تحقق فيها اللجنة، وأدت، بالمناسبة، إلى تأخير نشر التقرير الثالث للجنة مدة جاوزت السنة.

٧ - ومن ثم فإنه على الرغم من أن الولاية التي اعتمدها مجلس الأمن في سياق إعادة تنشيط لجنة التحقيق الدولية في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (القرار ١١٦١ (١٩٩٨)) كانت هي نفسها تقريبا التي وردت أصلا في القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، فإن اللجنة قد اضطرت إلى اعتماد نهج مختلف في إجراء تحقيقاتها استلزمته غيبتها عن المنطقة لمدة ١٩ شهرا. فقد خلّفت الفترة الماضية، التي قاربت السنتين وتخللتها ثورات عنيفة، فلول القوات المسلحة الرواندية السابقة مشتتة في أنحاء القارة الأفريقية، بدرجة جعلت المهمة الأولى التي تعين على اللجنة أن تضطلع بها هي تحديد أماكن وجود تلك القوات وأنشطتها الحالية والوقوف قدر الإمكان على قدراتها العسكرية وعلى نواياها. وقد قامت اللجنة بأسفار واسعة النطاق في أنحاء افريقيا من أجل إجراء تحقيق منهجي في بيع الأسلحة أو توريدها إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة وتحديد الأطراف التي تساعدها أو تحرضها. وترد في التذييل الأول قائمة بالبلدان التي زارتها اللجنة وبمن أجرت معهم اللجنة مقابلات من ممثلي الحكومات والمنظمات.

ثالثا - الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة التحقيق الدولية

ألف - الأنشطة المضطلع بها في كينيا

٨ - في نيروبي، استأنفت اللجنة الاتصالات التي كانت قد أقامتها خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وشرعت في إقامة مزيد من الاتصالات مع مسؤولي الحكومة الكينية، والسلك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء المجتمع المدني، والأفراد العاديين.

٩ - وفي ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، وجه رئيس اللجنة رسالة إلى وزير الخارجية، السيد بونايا غودانا، طلب فيها عقد اجتماع لاطلاع حكومته على طابع اللجنة وهدفها، والتماسا للمساعدة والتعاون من جانبه. ووجه الرئيس أيضا في اليوم نفسه رسالة إلى المدعي العام في كينيا، السيد آموس واكو.

١٠ - وفي الاجتماع الذي عقده الرئيس مع وزير الخارجية في ٢٧ أيار/ مايو، طلب الرئيس مساعدته في توصيل اللجنة بكبار المسؤولين في وزارة الداخلية والقوات المسلحة، وبمسؤولي الجمارك والشرطة والطيران المدني والاستخبارات، الذين قد يكون بوسعهم مساعدة اللجنة في تحقيقاتها. وتعهد الوزير غودانا ببذل التعاون من جانب حكومته ووافق على تعيين موظف اتصال للعمل مع اللجنة في تعاملاتها مع مسؤولي الحكومة الآخرين.

١١ - وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من جانب اللجنة لمتابعة العرض المقدم من الوزير بتقديم المساعدة، بما في ذلك رسالة ثانية مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ وجهها الرئيس إلى الوزير، لم يعين حتى الآن موظف للاتصال، ولم يرد رد على الرسالة المؤرخة ١٥ تموز/يوليه.

١٢ - وحاولت اللجنة أيضا، دون جدوى، الاجتماع بالمدعي العام، الذي كان على سفر خارج البلد، أو مع ممثل لمكتبه. وأكد مكتب المدعي العام تسلم رسالة ثانية مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وجهها الرئيس إلى المدعي العام والتمس فيها تحديد موعد للاجتماع به، ولكن المكتب لم يرد بعد على تلك الرسالة ولا على ما تلا ذلك من مكالمات هاتفية.

١٣ - وفي الفترة الممتدة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه، قام اثنان من أعضاء اللجنة بزيارة مخيم كاكوما للاجئين ومنطقة لوكيشيكيو في شمالي كينيا، بشأن التقارير التي وردت عن حدوث شحن عابر للأسلحة من منطقة القرن الأفريقي إلى منطقة البحيرات الكبرى. والتقى العضوان بمسؤولي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة، وكذلك ببعض اللاجئين.

١٤ - وقد تكون لدى اللجنة من مصادر عديدة في كينيا انطباع مؤداه أن الهوتو الرونديين لا يزالون ينشطون نشاطا جما في ذلك البلد في جمع الأموال وإقامة التنظيمات السياسية والتماس الدعم الخارجي وتجنيد الجنود والحصول على جوازات سفر مزورة.

١٥ - وكانت اللجنة قد اجتمعت، أثناء وجودها في نيروبي في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، بالسيد سيث سنداشونغا، وهو وزير سابق للداخلية (١٩٩٤-١٩٩٥) في حكومة رواندا، وينتمي إلى طائفة الهوتو الرونديين ويحتفظ بصلات وثيقة بها. وكان السيد سنداشونغا قد تخاصم في ذلك الوقت مع الحكومة واستأنف صلاته بطائفة الهوتو. وبعد اجتماعه باللجنة في شباط/فبراير ١٩٩٦ بفترة وجيزة، أصيب السيد سنداشونغا بجراح من جراء إطلاق النار عليه في نيروبي، في محاولة لاغتياله، ثم شفي بعد ذلك. وحاولت اللجنة الاجتماع به مرة أخرى لدى عودتها إلى نيروبي في أيار/ مايو ١٩٩٨، ولكن السيد سنداشونغا توفّي صريعا بطلقات نارية قبل موعد الاجتماع به بيومين.

١٦ - وقد اكتشفت اللجنة أنه لا تزال توجد في نيروبي وفي مخيم كاكوما للاجئين شخصيات كانت على صلة وثيقة بالسيد سنداشونغا قبل وفاته، ولا تزال تباشر بنشاط تجنيد الشباب من أجل تدريبهم عسكريا في معسكرات التدريب التابعة لهم في لوكولي وكاراغوي بجمهورية تنزانيا المتحدة. وتفيد مصادر مختلفة بأن الهدف من مشاركة السيد سنداشونغا في إنشاء ميليشيا كان هو "فتح جبهة جديدة" في شرقي رواندا. ومن المفهوم أن عملية التجنيد والتدريب مستمرة منذ وفاته.

١٧ - وتشير المصادر كذلك إلى أن مجموعة من المتطرفين الهوتو، بقيادة الرائد أندريه بيزيمانا، تمارس في نيروبي ضغطا على اللاجئين وتدير عمليات لمكافحة الجاسوسية. وهناك انطباع عام لدى مختلف المصادر بأن قدرا من العائد المتأتي من الكثير من نداءات جمع الأموال التي تُصدرها جماعات كنسية ومنظمات نسائية تُستخدم لتمويل أنشطة عسكرية.

١٨ - وفي نيروبي يمثل المنظمة السياسية (الشعب المسلح لتحرير رواندا)، التي تصدر منشورات توزع في رواندا وفي أماكن أخرى، فردان يقومان بإبلاغ الوكالات الصحفية عن الأعمال العسكرية الناجحة للمتمردين في رواندا.

١٩ - وفي ٢ آب/أغسطس، اجتمعت اللجنة بوفد من مشروع الحد من الأسلحة التابع لمنظمة رصد حقوق الإنسان، كان من بينه مديره التنفيذي، السيد جوست هلترمان، كجزء من حوار طويل الأجل بشأن مسائل ذات اهتمام متبادل. وقد ناقش السيد هلترمان مع اللجنة عقد اجتماع مقبل للمنظمات غير الحكومية في كندا بشأن مسألة الأسلحة الصغيرة وعقد اجتماع مشترك بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تشرين الأول/أكتوبر في بلجيكا بشأن خطورة مشكلة تدفقات الأسلحة الصغيرة في أفريقيا والاهتمام الكبير بين مؤسسات المجتمع المدني بعمل اللجنة.

باء - الأنشطة المضطلع بها في رواندا

٢٠ - زار أعضاء اللجنة رواندا ثلاث مرات، من ٣ إلى ٦ حزيران/يونيه؛ ومن ١ إلى ٤ تموز/يوليه؛ ومن ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه. واجتمعوا عدة مرات في كيغالي مع المسؤولين الحكوميين. وأعضاء السلك الدبلوماسي والمسؤولين بالأمم المتحدة والمسؤولين بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك مع أعضاء المنظمات غير الحكومية.

٢١ - وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اجتمعت اللجنة بكامل هيئتها مع وزير الدولة للدفاع، المقدم إيمانيول هابياريمانا، الذي كان يصحبه كبار المسؤولين بالحكومة الرواندية. ورحب الوزير باللجنة وتعهد بتعاون حكومته.

٢٢ - وأشار رئيس اللجنة إلى أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، هاجمت ألبانيا مولنغي وحلفاؤها مخيم موغونغا للاجئين فيما كان يُسمى عندئذ شرقي زائير. وكان يقيم بالمخيم إلى جانب اللاجئين الروانديين، مجموعة من القوات والمليشيات الحكومية الرواندية السابقة. وقد أبلغ الصحفيون، الذين دخلوا موغونغا بعد الهجوم بوقت قصير أنهم عثروا على وثائق تحمل أسماء الشركات التي يبدو من الواضح أنها باعت أسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وعند العلم بهذه الحقائق، كتب الرئيس إلى حكومة رواندا، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، يطلب إطلاع اللجنة على الوثائق التي ذكرت التقارير أنه عُثر عليها في المخيم. وفي اجتماعه مع الوزير هابياريمانا، طلب الرئيس أن يسمح له بدراسة الوثائق؛ والتفتيش على الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها في الاشتباكات الأخيرة بين الجيش الوطني الرواندي والمتمردين؛ ومقابلة بعض المتمردين المعتقلين. وطلب الرئيس أيضا تعيين موظف اتصال لمساعدة اللجنة. وبناء على دعوة الحكومة، قدم الرئيس طلباته خطيا.

٢٣ - ووعد ضابط الاتصال الذي عينته الحكومة، المقدم باتريك كاريغيا، رئيس الاستخبارات الخارجية للجيش الوطني الرواندي، بتعاون حكومته إلى الحد الممكن بدون تعريض مصادر وعمليات الاستخبارات الحساسة للخطر. وبدعوة منه، بدأت اللجنة دراسة بعض الوثائق التي تم الاستيلاء عليها في مخيم موغونغا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بيد أنه وفقا للمقدم كاريغيا، استحوذ الصحفيون على كثير من الوثائق في ذلك الوقت، وهي ليست في حوزة الحكومة الرواندية.

٢٤ - وعقب اتفاق تم التوصل إليه مع نائب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد برنارد مونا، اجتمع أعضاء اللجنة معه ومع موظفيه خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه.

٢٥ - وتفهم اللجنة أن القوات المسلحة الرواندية السابقة، أو على الأقل الجزء الذي يعمل منها داخل رواندا، تشير إلى نفسها بوصفها (جيش تحرير رواندا) وكانت تحت القيادة التنفيذية للعقيد ليونارد نكونديي حتى مصرعه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ في قتال مع الجيش الوطني الرواندي داخل رواندا.

٢٦ - ونشأت، من مناقشات واجتماعات اللجنة العديدة في كيغالي، مجموعة من الآراء مفادها أن التمرد في رواندا، ولا سيما في الشمال - الغربي، يمثل تهديدا أمنيا للحكومة، وأن قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة هي المسؤولة. وأجمعت الآراء على أن المتمردين مالوا إلى استخدام الأسلحة الصغيرة والمناجل فقط في هجماتهم الأخيرة الكثيرة التي شنوها على المدنيين وفي كمائنهم التي نصبوها لدوريات الجيش الوطني الرواندي. وبصرف النظر عن ذلك كان هناك اعتقاد واسع النطاق بأن في حوزتهم مخزونات أضخم من الأسلحة الأكثر تطورا. وأنهم قد يستخدمون المناجل بدلا من الأسلحة النارية لإحداث أثر نفسي. ورأى الكثيرون أنهم في انتظار الوقت المناسب ليعدوا لهجمات أكثر تدميرا هدفها هو استعادة السلطة في نهاية المطاف.

٢٧ - واستُشف بعض ما يدل على نوايا المتمردين وقوتهم المحتملة من صحيفة سرية تصدر في غيسين وتوزع سرا حتى كيغالي. وصحيفة الدعاية هذه التي تسمى Umucunguzi أو "المخلص"، تدعي أنها تصف أنشطة جيش تحرير رواندا. وتتهم الصحيفة الجيش الوطني الرواندي بشن حملة مذابح ضد شعب رواندا وتهدد بتمديد الكفاح ضد الحكومة ليشمل جميع أجزاء البلد. وقد قام المتمردون أيضا، كيما يثبتوا عمليا حرية حركتهم داخل رواندا، وانضباطهم وكفاءتهم. باختطاف بعض المبشرين والراهبات الذين يعتقدون أنهم متعاطفون مع قضيتهم. ويُفرج عن هؤلاء بعد ذلك بدون أنه يصابوا بأذى ليدلون ببيانات عامة عن حُسن معاملتهم وهم في الأسر.

جيم - الأنشطة المضطلع بها في جنوب أفريقيا

٢٨ - خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، زارت اللجنة جنوب أفريقيا وأقامت هناك اتصالات رسمية وخاصة عديدة مع أولئك الذين على علم بتدفقات الأسلحة في أفريقيا عامة وبالحالة في منطقة البحيرات الكبرى خاصة. وكان من بين الذين قابلتهم اللجنة السيد ويليم إهلرز، الذي كان الوسيط في بيع الأسلحة الموصوفة ببعض التفصيل في تقرير اللجنة الموضوعي الأول (S/1998/195)، والتي انتهت اللجنة إلى أنها انتهاك محتمل إلى حد كبير لحظر مجلس الأمن . وقد قامت اللجدنة بزيارة جنوب أفريقيا من ٢٢ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨، لتعيد إقامة تلك الاتصالات ولتعلم آخر التطورات من خلالها.

٢٩ - واجتمعت اللجنة مع عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزير العدل السيد عبد الله هـ. عمر؛ والمدير العام لوزارة الخارجية السيد جاكي سليبي ونائب المدير العام لفرع الشؤون المتعددة، السيد عبدول س. منتي؛ ورئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية، الاستاذ كادر أسمال؛ ونائب المدير العام للخدمة السرية، السيد باري غيلدر، وممثلي اللجنة التنسيقية الاستخبارية الوطنية والهيكل الوطني الوزاري لمراقبة الحدود، وغيرهم من الذين يعملون في مجموعة عريضة من الدوائر الأكاديمية وغير الحكومية.

٣٠ - وقد أوضح المتحدثون مع اللجنة من جانب حكومة جنوب أفريقيا عزم الحكومة على الحد من شحنات الأسلحة غير المشروعة من أراضيها وعبرها. وتحقيقا لهذا الهدف، خفضت الحكومة من عدد

المطارات التي يُسمح لها باستقبال الرحلات الدولية إلى ١٠ مطارات كيما تحقق امتثالا أفضل للقوانين التي تحكم الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتدرك الحكومة أيضا صعوبة الحد من النقل غير المشروع للأسلحة على الطرق البرية عبر حدودها الواسعة وعبر المطارات التي تناهز ٣٠٠٠ والتي تقع في جميع أنحاء البلد. وقد سَنَّت الحكومة أيضا تشريعات للحد من أنشطة شركات وأفراد من جنوب أفريقيا يسعون إلى الربح ببيع الأسلحة وإمدادها وتقديم التدريب العسكري في الخارج. ولا تُمنح الآن موافقة حكومية على هذه الأنشطة إلا إذا استوفت مبادئ توجيهية صارمة، بما فيها الالتزام بحظور الأمم المتحدة والامتثال لشهادات المستعملين النهائيين. واستعرضت اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية طلبات بيع الأسلحة والأعتدة العسكرية غير الفتاكة ولم توافق على تلك التي رأت أن لا مبرر لها. وحيثما علمت اللجنة بانتهاكات واضحة، سعت إلى التحقيق فيها. وقد وضعت حكومة جنوب أفريقيا مسألة النقل غير المشروع للأسلحة على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، مما أدى إلى اعتماد قرار يطلب إلى الحكومات أن تقدم معلومات عن منقولاتها ووارداتها من الأسلحة.

٣١ - وبصرف النظر عن ذلك، فإن المعلومات التي توفرت للجنة من مصادر عليمة وموثوق بها فيما يتعلق، في جملة أمور، بالنقل المزعوم للأسلحة من أراضي جنوب أفريقيا إلى منطقة البحيرات الكبرى برا عن طريق زمبابوي وزامبيا تشير إلى نطاق للاتجار غير المشروع بالأسلحة يفوق، فيما يبدو، القدرة الحالية للحكومات المعنية التي تسمح لها بالسيطرة عليه وفقا لقوانينها تماما.

دال - الأنشطة المضطلع بها في أوغندا

٣٢ - زارت اللجنة كمبالا من ٥ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ وعقدت ما مجموعه ١٩ اجتماعا مع الموظفين المسؤولين الحكوميين، وأعضاء المجتمع الدبلوماسي، والموظفين الرسميين للأمم المتحدة، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وغيرهم. وكان من ضمن الموظفين الرسميين الحكوميين السيد مولوري موكاسا، وزير الدولة للأمن؛ والسيد توم بوتيمي، وزير؛ والسيد أماما مبابازي، وزير الدولة للشؤون السياسية؛ والسيد روكاهانا روغوندا، وزير الدولة للشؤون الخارجية.

٣٣ - وفي اجتماعيهما مع اللجنة اللذين عقدا في ٧ و ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، قام الوزير موكاسا والوزير روغوندا بإبلاغ اللجنة أن مجموعات صغيرة من القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات 'أنتراهاموي' تعمل من غربي أوغندا. وفهمت حكومة أوغندا أن عناصر من القوات المسلحة الزائيرية السابقة تتعاون مع القوات المسلحة الرواندية السابقة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مستفيدة من بعض التأييد القائم بين السكان المحليين ومن المراقبة الضعيفة التي تمارسها كينشاسا على المقاطعة. وقد مولت هذه الجماعات المسلحة نفسها جزئيا من خلال تعدين الجواهر وبالدعم الذي يقدمه بعض التجار المحليين الذين يقال إنهم يعارضون حكومة كابيلا.

٣٤ - وقدم المتحدثون الآخرون إلى اللجنة فهما أفضل إلى حد كبير للحالة المعقدة والمزعزعة السائدة على طول حدود أوغندا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للنشاط المستمر لقوات الحكومة الرواندية السابقة في المنطقة وصلاتها بالجماعات المسلحة الأخرى.

٣٥ - وأشارت التقارير إلى أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية اشتبكت مع القوات المسلحة الرواندية السابقة داخل أوغندا. وذكرت التقارير أيضا أن عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة أقامت معسكرات مسلحة بالقرب من كيسورو، شمال غوما. وأشير أيضا إلى أن القوات المسلحة الرواندية السابقة هي الأفضل تنظيما بين الكثير من المجموعات المسلحة التي تعمل في مقاطعة شمال كيفو من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن أقامت صلات وثيقة مع بقايا من القوات المسلحة الزائيرية السابقة. وتعتبر المقاطعة عامة غير آمنة إلى حد كبير ومليئة بالأسلحة الصغيرة في مستودعات ومخابئ عديدة؛ وقيل إن السعر المحلي للسلاح الآلي هو حوالي ١٢ دولارا. ومن المعتقد أن قوات الحكومة الرواندية السابقة تعارض حكومة الرئيس موسيفيني بسبب دورها الملحوظ في دعم الحملتين الناجحتين للجبهة الوطنية الرواندية والتحالف الكونغولي للقوى الديمقراطية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ على التوالي. ونتيجة لذلك، تحالفت القوات المسلحة الرواندية السابقة مع مجموعة واحدة، على الأقل، مسلحة مناهضة للحكومة في أوغندا، وهي الجبهة الديمقراطية المتحالفة. ويعتقد بعض المراقبين أن القوات المسلحة الرواندية السابقة والقوات المسلحة الزائيرية السابقة تقوم بإمداد الجبهة الديمقراطية المتحالفة بالأسلحة.

٣٦ - وفي اجتماعه مع اللجنة الذي عقد أيضا في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، قدر السيد بوثيمي، وزير الداخلية، أن قوات الحكومة الرواندية السابقة والقوات المسلحة الزائيرية السابقة تشمل ٤٠ في المائة من المقاتلين ال ٥٠٠ للجبهة الديمقراطية المتحالفة. وبعد ذلك كتب الوزير إلى الرئيس يقول بأن شركات من ثلاثة بلدان، بلدين في أوروبا وبلد في أفريقيا، أمدت قوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة بالأسلحة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وتنوي اللجنة الكتابة، اذا لزم الأمر، إلى الحكومات المعنية فيما يتعلق بتحقيقاتها المستمرة وهذا الموضوع. وفي اليوم التالي، تكلم وزير الدولة للشؤون السياسية، السيد أماما مبابازي، عن وصول شحنة أسلحة، انتهاكا للحظر، من المعتقد أنها للقوات المسلحة الرواندية السابقة، احتجزتها أوغندا في مطار عنتيبي عام ١٩٩٦، ولكنها لم تقدم عنها سوى تفاصيل هزيلة.

هاء - الأنشطة المضطلع بها في المملكة المتحدة

٣٧ - في الطريق إلى نيروبي، اجتمع بعض أعضاء اللجنة في لندن في منتصف أيار/ مايو، مع هيئة العفو الدولية لمناقشة تدفق الأسلحة في وسط أفريقيا وجنوبها، ولإجراء مزيد من الاتصالات.

٣٨ - وفي الفترة بين ٢٢ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، زار أحد أعضاء اللجنة لندن مرة ثانية للالتقاء بعدد من المنظمات والأفراد، من بينهم السيدة أوناكينغ، عضوة البرلمان البريطاني ورئيسة الفريق الشامل لجميع الأحزاب المعني برواندا ومنع الإبادة الجماعية. والتقى أيضا عضو اللجنة مرة ثانية بالمسؤولين في هيئة

العفو الدولية وتناولوا أنشطة القوات المسلحة الرواندية السابقة وعمليات نقل الأسلحة في شرق أفريقيا، وبمسؤولين من منظمات غير حكومية أخرى، فضلا عن أشخاص عاديين ملمين بعمليات الشحن الجوي في أفريقيا. وحصل عضو اللجنة أيضا على عدد ضخم من الوثائق من بينها أوراق يقال إنه تم الاستيلاء عليها في المعسكر السابق للاجئين الروانديين في موغونغا في شرقي زائير، الذي تعرض لهجوم من جانب قوات البانياmolنغي والقوات الحليفة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وتضم بعض الوثائق أسماء شركات يبدو أنها كانت تزود قوات الحكومة الرواندية بالأسلحة، وتصف وثائق أخرى خططا عسكرية. وستواصل اللجنة دراسة هذه الوثائق بعناية فائقة، وتتخذ إجراءات المتابعة اللازمة في غضون الوقت المتبقي لها.

٣٩ - واستنادا إلى الوثائق التي تم العثور عليها في موغونغا والموجودة الآن في حوزة اللجنة، أجرت اللجنة اتصالا أوليا مع سلطات الجمارك في المملكة المتحدة بشأن التورط الواضح لإحدى الشركات البريطانية في بيع أسلحة إلى القوات المسلحة الرواندية السابقة بعد فرض حظر على الأسلحة في أيار/مايو ١٩٩٤. وكانت هذه الادعاءات قد ذاعت على نطاق واسع وقت الهجوم على المخيم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

واو - الأنشطة المضطلع بها في زامبيا

٤٠ - أشارت اللجنة في تقريرها الثالث بشأن أنشطتها، وفي الإضافة إلى هذا التقرير (S/1997/1010، الفقرة ٧١ و S/1998/63، الفقرة ٣٢) إلى المراسلات المتبادلة مع حكومة زامبيا بشأن المزاعم التي أشارت إلى أنه قد نقلت على ما يبدو أسلحة متجهة إلى غوما وبوكافو عبر موبلونغو، وهو ميناء واقع على الحافة الجنوبية لبحيرة تنغانيقا. ودعت حكومة زامبيا، في ردها المؤرخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، اللجنة إلى الاشتراك في إجراء تحقيق مشترك في هذه المزاعم.

٤١ - وتبعا لذلك، زارت اللجنة زامبيا في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ١٩٩٨. وأثناء زيارتها، التقت اللجنة بمسؤولين حكوميين زامبيين في لوساكا، وسافرت معهم إلى موبلونغو.

٤٢ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، التقت اللجنة بالسيد س. ك. والوبيتا وزير خارجية زامبيا الذي أبلغ اللجنة بأن زامبيا قد حققت في التقارير المتعلقة بشحنات الأسلحة التي تمت عبر موبلونغو، وانتهت إلى أن هذه التقارير غير حقيقية. لكن الوزير أشار أيضا إلى حادثة اعترض فيها رجال مسلحون سفينة شحن في بحيرة تنغانيقا، وأجبروا طاقمها على ترك شحنتها التي تضم ١٠٠ طن من الأسمنت، وأنزلوا على متنها شحنة من الأسلحة. وحققت اللجنة بعد ذلك في هذه الحادثة بمزيد من التفصيل، على النحو الذي يرد أدناه (انظر الفقرتين ٥٥ و ٥٦)، وتعتبرها حادثة هامة للغاية.

٤٣ - وفي ٢٩ تموز/يوليه أيضا، التقت اللجنة بالسيد شيتالو ساميا، وزير الدفاع الزامبي الذي كان يتولى في نفس الوقت القيام بأعمال وزير الداخلية. وحضر اللقاء مسؤولون آخرون من وزارتي الدفاع والشؤون

الداخلية فضلا عن ممثلين عن الشرطة وإدارة الهجرة. وأكد الوزير سامبا، أن حكومته ليست على علم بشحنات الأسلحة المنقولة عبر زامبيا، وإن كان قد اعترف بأن من الممكن أن يتم نقل هذه الشحنات. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن حكومته احتجزت طائرتين في مطار نودولا، كانتا محملتين بأسلحة يبدو أنها كانت متجهة إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وكانت الطائرتان قد أقلعتا من مطار لانسريا في جنوب أفريقيا عبر عنتيبي. وأضاف وزير الداخلية الدائم أنه وإن كان يجري الاتجار بالأسلحة الصغيرة ويجري بيعها بكميات ضئيلة، فإن هذا النشاط لم ينظم ولم يحدث على نطاق صغير.

٤٤ - ولم يرد إلى علم اللجنة ما يتناقض مع التقارير الجديرة بالثقة المتعلقة بشحنات الأسلحة المنقولة عبر زامبيا، وأشارت اللجنة إلى أنه ما لم يكن هناك تباين في الوثائق المرفقة، فإن مفتشي الجمارك لا يفتشون الشحنات المارة عبر البلد تفتيشا يدويا.

٤٥ - وبينما كانت اللجنة في زامبيا، علمت من مصدر عليم ويعتد به بالصلات المحتملة القائمة بين عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/ مليشيات انتراهاموا والقوات المسلحة الزائيرية السابقة وبين عناصر يونيتا. وأخطرت أيضا بأن نحو ٢ ٠٠٠ رواندي من الهوتو، وصفوا بأنهم "من مرتكبي الإبادة الجماعية" قد فروا من جمهورية الكونغو الديمقراطية ويقيمون في معسكر ماهيبا في المنطقة الشمالية الغربية من زامبيا. وأشارت المصادر أيضا إلى أنه من المعتقد على نطاق واسع أن مطار أندولا في زامبيا، القريب من الحدود الكونغولية، يستخدم كمحور هام لنقل الأسلحة التي وإن كان معظمها يتجه إلى يونيتا، فإنها تتجه أيضا إلى منطقة البحيرات الكبرى. وقد دفعت هذه التقارير حكومة زامبيا إلى اتخاذ تدابير أصرم لمراقبة تدفق الشحنات في مطار إندولا.

رابعا - دراسة حالة إفرادية: الروابط بين قوات الحكومة الرواندية السابقة والمتمردين البورونديين

٤٦ - أعربت اللجنة في تقريرها الثالث (الفقرة ١٠٨ (د) من الوثيقة S/1997/1010) عن اقتناعها بوجود رابطة وثيقة في ذلك الحين (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦) بين قوات الحكومة الرواندية السابقة و "المجلس الوطني البوروندي للدفاع عن الديمقراطية" وجناحه العسكري، "جبهة الدفاع عن الديمقراطية" للقيام بعمل مسلّح ضد رواندا وبوروندي معا. وتعزز هذا الاقتناع بأدلة مادية توجد حاليا في حوزة اللجنة (انظر التذييل الثاني) وتثبت وجود تعاون وثيق للغاية بين القوات المسلحة الرواندية السابقة والجماعات المتمردة البوروندية: و "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية" و "حزب تحرير شعب الهوتو" وجناحه العسكري "القوات الوطنية للتحرير". ويشمل التعاون بين القوات المسلحة الرواندية السابقة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية الجانبين السياسي والعسكري معا.

٤٧ - ووقعت اتفاقية للتعاون (انظر التذييل الثاني) بين القيادة العليا للقوات المسلحة الرواندية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٥ في بوكافو (زائير) أضفت طابعا رسميا على التعاون بين الطرفين. ووقع الاتفاقية لينارد نيانغوما، رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، واللواء أغسطين بيزيمونغو، قائد ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة الرواندية سابقا. وتتكون الاتفاقية من ديباجة تبرز الحاجة الماسة إلى أن يتقاسم الطرفان معا:

"الوسائل المادية والمالية على السواء وأن ينسقا جميع الأعمال المزمع القيام بها لضمان تحقيق انتصار حاسم للقوات المسلحة الرواندية وجبهة الدفاع عن الديمقراطية".

وتشير الديباجة إلى "موقف المماطلة والغموض الذي اتخذه المجتمع الدولي تجاه مشاكلنا". ثم تورد الوثيقة قائمة بإجراءات محددة، منها ما يلي:

- "إنشاء لجنة سياسية عسكرية مشتركة يعهد إليها بتصميم ووضع استراتيجيات مشتركة تتيح تنسيق آرائنا بشأن المشاكل السياسية المشتركة واقتراح السبل والوسائل لحلها؛

- "وضع برنامج مشترك للتربية والتعبئة الإيديولوجية لتوعية شعبنا بأسباب ومرتكزات النضال الذي نخوضه؛

- "وضع وإقرار استراتيجيات وآليات لتحقيق اختراق دبلوماسي وإعلامي بغية إفشال حملات الأبلسة والعولمة التي يغذيها ويرعاها أعداؤنا المشتركون وأعداء كل منا".

٤٨ - وعُهد إلى اللجنة المنشأة بموجب الاتفاقية بالقيام بما يلي:

- "وضع برنامج للتعاون العسكري وجرد الاحتياجات في مجال الدعم السوقي والاحتياجات المالية والبشرية لضمان تنسيقها لما فيه المصلحة المشتركة؛

- إنشاء دائرة مشتركة للاستعلامات العسكرية والمدنية والعمل على تدريب موظفين متخصصين لمواجهة التهديد والتصدي لخطر زعزعة الاستقرار المحدق بالطرفين".

٤٩ - ودخلت الاتفاقية حيِّز النفاذ بأثر فوري.

٥٠ - وثمة وثيقة أخرى اتيحت للجنة (انظر التذييل الثالث) هي عبارة عن "أمر بمهمة" وقّعه في بوكافو في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٦، اللواء غراسيان كابيليجي، من القوات المسلحة الرواندية السابقة وكريستيان سينديجيا، نائب رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. ويتعلق هذا الأمر بنقل

المقدم غاسارابوي، من القوات المسلحة الرواندية السابقة، إلى هيئة أركان جبهة الدفاع عن الديمقراطية لفترة مؤقتة.

٥١ - وتشير مذكرة وقّعها في بوكافو، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦، السيد سينديجيبيا، وأقر فيها باستلام مبلغ ٠٠٠ ٥ دولار من اللواء كابيليجي، إلى وجود دعم مالي من القوات المسلحة الرواندية السابقة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. وأجريت هذه المعاملة "في إطار العلاقات الممتازة" (انظر التذييل الرابع).

٥٢ - وثمة وثيقة أخرى أقرب عهدا توضح العلاقة بين الجماعة الرواندية المتمردة "جيش تحرير رواندا" والجماعة المتمردة البوروندية "حزب تحرير شعب الهوتو"، وتتخذ شكل رسالة كتبها في بوبانزا (بوروندي) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أبي نياندوي، مبعوث جيش تحرير رواندا إلى المعارضة البوروندية، تحمل ترويسة "حزب تحرير شعب الهوتو/القوات الوطنية للتحرير"، وموجهة إلى المقدم نكونديي، الذي كان آنذاك قائدا "لجيش تحرير رواندا". وتذكر الرسالة وجود القوات المسلحة الرواندية التي تقاتل إلى جانب القوات الوطنية للتحرير في بوروندي وتصف اتفاقا كتابيا سابقا يشكل أساسا للتعاون بين المتمردين الروانديين والبورونديين بكونه "بروتوكول اتفاق للتعاون بين قوات التحرير الوطنية والقوات المسلحة الرواندية السابقة، باعتباره وثيقة مفتوحة دائما لتعديلات لاحقة ممكنة". وتورد الرسالة الوصف التالي للحالة:

"إن الكفاح المتواصل ضد عسكريي "الجيش الوطني الرواندي"، وضعف وسائلنا في مجال التسليح، والنقص في الإمدادات والخسائر البشرية، كل هذه العوامل مجتمعة تسببت في تراجعنا نحو بوروندي حيث وجدنا عددا مهما من العسكريين الروانديين في صفوف قوات التحرير الوطنية، وهو أهم فصيل من فصائل المعارضة المسلحة في الوقت الراهن".

وتستطرد الرسالة قائلة:

"لقد أبلغت قوات التحرير الوطنية بالمهمة الخاصة التي كلفتموني بها، ألا وهي مسألة التعاون بين جيش تحرير رواندا والمعارضة البوروندية. وقد أبلغت هيئة أركان قوات التحرير الوطنية بهذا الطلب وترى أنه طلب يشرفها كثيرا ويبعث على ابتهاجها. فقد تبيَّن أن هذا التعاون لا غنى عنه في هذا الظرف الذي تحرز فيه قوات التحرير الوطنية تقدما كبيرا في كفاحها ضد الجيش الحكومي؛ وإن أي دعم جدي يقدمه جيش تحرير رواندا من شأنه أن ينهي هذه الحرب لفائدة جميع الباهوتو البورونديين والروانديين".

وفي إشارة واضحة إلى الاتفاقية المذكورة أعلاه، أضاف الكاتب ما يلي:

"وسيتيح استغلال خطة العمل هذه، في أقرب الآجال، الحل النهائي للمشكل القديم بين الهوتو والتوتسي في منطقتنا هذه".

وترد في التذييل الخامس نسخة من الرسالة، أعيد طبعها تيسيرا للقراءة.

٥٣ - وزيادة على الأدلة المادية التي تشير إلى الاتفاقات السياسية بين القوات المسلحة الرواندية السابقة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وبين القوات المسلحة الرواندية السابقة وحزب تحرير شعب الهوتو، فإن ثمة دليلا على التعاون على المستوى التنفيذي بين جناحيهما العسكريين. وأصبحت اللجنة على علم بعدد من الحوادث التي تدل فيما يبدو على أن طرفي الاتفاقية يتعاونان عسكريا فعلا. ويرد أدناه وصف لأهم حادثين.

٥٤ - لقد اكتشفت اللجنة أدلة تشير إلى التنسيق العسكري الذي تدعو إليه الاتفاقية، وتتمثل في شحن أسلحة موجهة، فيما يعتقد، إلى القوات الحكومية الرواندية السابقة لتستخدمها في رواندا أو حواليها. وقد ذكر وزير خارجية زامبيا الحادث بإيجاز للجنة وحققت فيه لاحقا بقدر أكبر من التفصيل.

٥٥ - واستنادا إلى معلومات اتيحت للجنة من الحكومة ومصادر أخرى في مبولونغو، في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٧، غادرت السفينة "رويغورا"، البالغة حمولتها ٥٠٠ طن والمسجلة في بوروندي، ميناء مبولونغو في زامبيا محملة بـ ١٠٠ طن من الاسمنت في اتجاه بوبجومبورا. وفي اليوم التالي، أجبرت السفينة على التوقف في منتصف الطريق ببحيرة تانغانيكا، واستقلتها مجموعة من الرجال المسلحين والمرتدين للزي العسكري كانوا يستقلون زورقين كبيرين. وكان المتمردون يتكلمون باللغتين الكيروندية والكينياروندية وعرفوا بأنفسهم بكونهم بورونديين وروانديين من الهوتو، وأمروا السفينة بأن تتوجه نحو جمهورية الكونغو الديمقراطية وترسو، وهناك شحن المزيد من الرجال المسلحين السفينة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٧ آذار/ مارس، أجبرت السفينة على التوقف في نقاط شتى على طول ساحل جمهورية الكونغو الديمقراطية لحمل شحنات إضافية من الأسلحة والأعتدة. وأمر المتمردون طاقم السفينة بإلقاء حمولة الاسمنت في البحيرة لاستيعاب الوزن الزائد. ويقدر عدد الرجال المسلحين الذين استقلوا السفينة خلال تلك الفترة بحوالي ٤٠٠ رجل. وعندما توجهت السفينة شمالا بحمولتها من الأسلحة، هاجمتها طائرة يعتقد أنها انطلقت من بوروندي، غير أنها لم تتكبد أية خسائر جسيمة. وواصلت السفينة "رويغورا" طريقها إلى نقطة على الساحل التنزاني على بعد ١٠ كيلومترات تقريبا جنوب كيغوما، حيث أفرغ المسلحون المقتحمون للسفينة الأسلحة والذخيرة وأمتعتهم الشخصية، في ٢٨ آذار/ مارس، وانطلقوا إلى داخل البلد.

٥٦ - واستنادا إلى تحقيقاتها لدى مصادر على اطلاع جيد بهذا الحادث ومعرفة بسكان ولغات المناطق المجاورة للبحيرة، تعتقد اللجنة اعتقادا قويا بأن المسلحين الذين احتجزوا السفينة لنقل الأسلحة هم في

آن واحد من مقاتلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة الذين فروا من منطقة أوفيرا بعد هجمات بانيامولينجي في أواخر ١٩٩٦.

٥٧ - وأبلغت اللجنة أيضا بأن طابورين من طوابير القوات المسلحة الرواندية السابقة شاركا، تحت قيادة رائد، في هجوم على مطار بوجومبورا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، مما أسفر عن مقتل ٢٠٠ مدني تقريبا.

٥٨ - وبناء عليه فإن عدم خضوع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية/جبهة الدفاع عن الديمقراطية لأي حظر للأسلحة يمثل ثغرة تستطيع من خلالها القوات المسلحة الرواندية السابقة، بتعاونها مع الجماعات المسلحة البوروندية السابقة، الحصول على الأسلحة والأعتدة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

خامسا - الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية

٥٩ - وفقا للفقرة ٦ من القرار ١١٦١ (١٩٩٨)، تمول اللجنة الدولية للتحقيق كليا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لرواندا (الصندوق الاستئماني للجنة الدولية للتحقيق في تدفقات الأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا الوسطى)، ولا تتلقى أي تمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٦٠ - وفي الجلسة ٣٨٧٠ لمجلس الأمن، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، عندما اتخذ المجلس القرار ١١٦١ (١٩٩٨) الذي أحيى اللجنة، أعلن عدد من المتكلمين عن اعتزام حكوماتهم المساهمة في الصندوق الاستئماني. وهي حكومات البلدان التالية: ألمانيا (٠٠٠ ٥٠ دولار)؛ وبلجيكا (٠٠٠ ١٠٠ دولار)؛ والمملكة المتحدة (٠٠٠ ١٠٠ جنيه استرليني)؛ والولايات المتحدة الأمريكية (٠٠٠ ١٠٠ دولار)؛ واليابان (٠٠٠ ٤٠ دولار). كما تبرعت حكومة بلجيكا بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار للصندوق الاستئماني في ١٩٩٥، بعد فترة قصيرة من اتخاذ القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) المنشئ للجنة. وفي اجتماعات مع الرئيس خلال الأسبوع الممتد من ٤ إلى ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، عندما زارت اللجنة نيويورك لإجراء جلسات إعلامية ومشاورات، أعلن ممثلا فرنسا والسويد أيضا عن تبرعين قدرهما ٠٠٠ ٤٠ دولار و ٠٠٠ ٥٠ دولار تباعا. كما أعلنت هولندا لاحقا عن تبرع لعمل اللجنة قدره ٠٠٠ ٧٠ دولار.

٦١ - وتذهب التقديرات إلى أن هذه التبرعات في مجموعها تكفي لتمويل ستة أشهر من العمليات المتوخاة في القرار ١١٦١ (١٩٩٨). غير أنه إلى غاية كتابة هذا التقرير، لم يتم بعد استلام التبرعات من جميع البلدان التي أعلنت عن نيتها في تقديمها: وبما أن سلطة الإنفاق لا يمكن إصدارها إلا عند استلام المساهمات النقدية، فإن الفارق الكبير والفارق الزمني بين التبرعات والمدفوعات، قد أديا إلى اضطرابات خطيرة وعقبات إدارية عديدة واجهت عمل اللجنة. غير أن اللجنة واظبت على عملها قدر المستطاع في ظل تلك الظروف الصعبة. وترى اللجنة بقوة أنه إذا أريد لها أن تنجز ولايتها بنجاح في الفترة القصيرة

المتبقية، فإنه يلزم التعجيل بتذليل الصعوبات المالية والإدارية التي واجهتها حتى الآن. وتعرب اللجنة عن تقديرها للحكومات التي أعلنت وسددت تبرعاتها للصندوق الاستئماني لدعم أعمالها.

سادسا - الملاحظات والخطوات القادمة

٦٢ - ستدخر اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها لتودعها تقريرها النهائي المقرر تقديمه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. بيد أنه من الجدير بالذكر، في المرحلة الراهنة، أنه قد بات واضحا أن الحالة التي حدت مجلس الأمن على إنشاء اللجنة في عام ١٩٩٥ غدت أكثر تعقيدا وأشد استعصاء على التفسير. فما زال يتعين الرد على أسئلة كثيرة بشأن مدى أثر التشتيت الذي تعرضت له قوات حكومة رواندا السابقة منذ عام ١٩٩٥، على نواياها وخططها العسكرية وكفاءتها العملية في الأجل الطويل، وكذلك بشأن الآثار المترتبة على تحالفات تلك القوات مع جماعات المتمردين المحلية في البلدان التي تأويها حاليا، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها عن طريق شراء أسلحة تستخدم في رواندا في انتهاك للحظر المفروض من الأمم المتحدة على توريد الأسلحة.

٦٣ - ويستدل من الصورة العامة التي تسنى للجنة تكوينها منذ عودتها إلى المنطقة أن أعدادا كبيرة من أفـراد القـوات المسلحـة الرواندية السابقة والميليشيات ما زالوا يضمرون عداء شديدا لحكومة رواندا وما برحوا على التزامهم بالإطاحة بها عن طريق العنف. وتحقيقا لتلك الغاية، ينخرط الكثيرون ممن بقوا في مقاطعتي شمال كيفو وجنوب كيفو وممن عادوا إلى شمال غرب رواندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في حركة تمرد على الحكومة تتجسد في اعتداءات متكررة على المدنيين الروانديين والقوات الحكومية الرواندية.

٦٤ - وتشير دلائل عدة إلى أن الجماعات المسلحة، لا سيما المتمردين الروانديين وعناصر القوات المسلحة الزائيرية السابقة وجبهة التحالف الديمقراطي في أوغندا، تساعد وتحرض القوات المسلحة الرواندية السابقة وتتعاون معها تعاونا وثيقا، مما يشمل التعاون في انتهاكات الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة. وتعتزم اللجنة التحقيق في تقارير موثوقة أخرى وردت إليها بشأن العلاقة بين عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

٦٥ - ومن ثم، فاللجنة تعتزم القيام، بناء على ما جمعته حتى الآن من معلومات بشأن القوات المسلحة الرواندية السابقة بصورتها الجديدة، ومتى سمح الوقت والتمويل، بمتابعة تحقيقاتها التي تفيد ببيع أو توريد أسلحة لقوات وميليشيات الحكومة الرواندية السابقة وللأطراف التي تساعدها وتحرضها. وكخلفية أساسية لهذه التحقيقات ستواصل اللجنة جمع البيانات الموضحة للتوزيع الجغرافي الراهن لقوات حكومة رواندا السابقة، ولأنشطتها السياسية وخططها ونواياها العسكرية. وستواصل اللجنة جهودها الرامية إلى بيان القوام التقريبي لتلك القوات في كل بلد والتحالفات التي شكلتها مع الجماعات المحلية، وأنشطتها

العسكرية والسياسية، بما في ذلك أنشطة إعادة التسلح، وجمع الأموال والتدريب العسكري والنوايا العسكرية.

٦٦ - ومن أهم البلدان المدرجة في خط سير اللجنة مستقبلا، جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت أراضيها، وهي ما زالت بعد زائير، مسرحا لبعض من أشد الأحداث ماساوية التي شملت القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات "انتراهاموي". وكما ذكرت اللجنة في تقاريرها السابقة فإن جهودها المتكررة المبذولة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ من أجل الحصول من حكومة زائير على معلومات عن انتهاكات الحظر المفروض على القوات المسلحة الرواندية السابقة، باءت بالفشل. وخلصت اللجنة في تقريرها الثاني (S/1996/195)، إلى أن الحكومة الزائيرية ساعدت وحرضت على ما اعتبرته اللجنة انتهاكا يرجح بشدة وقوعه وقد تناولته ببعض التفصيل.

٦٧ - ويتبين من الاتصالات غير المباشرة وغير الرسمية التي جرت في نيويورك وكينشاسا في أيار/مايو وحزيران/يونيه أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ترحب بأي زيارة تقوم بها اللجنة وأنها على استعداد للتعاون معها تعاونا تاما. ومن ثم ففي رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، طلبت اللجنة إلى الحكومة أن توجه لها دعوة لزيارة البلد وأبدت تطلعها إلى أن تتلقى منها التعاون خلال تحقيقاتها. بيد أن اللجنة ستعيد الآن النظر في نهجها على ضوء التطورات الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٨ - ولدى اللجنة، أيضا، خطط مؤقتة لزيارة أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وموزامبيق ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك أي بلدان أخرى يمكن أن يكتشف فيها أي نشاط للقوات المسلحة الرواندية السابقة وذلك لجمع معلومات من الحكومات، ومن وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر، وأيضا لتتبع الخيوط التي وقفت عليها اللجنة في تحقيقاتها السابقة.

٦٩ - وينبغي النظر إلى التعقيدات التي طرأت على الحالة الناشئة عن الصلات بين القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعات مسلحة أخرى في المنطقة على ضوء القرار ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، الذي يحظر مجلس الأمن بموجبه بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى رواندا أو إلى أشخاص في الدول المجاورة لرواندا "إذا كان ذلك البيع أو التوريد بغرض استخدام تلك الأسلحة أو الأعتدة داخل رواندا". وقد استمعت اللجنة خلال الأشهر الثلاثة السابقة إلى تقارير دامغة تفيد بتورط القوات المسلحة الرواندية السابقة في شراء أسلحة يتردد أنها من أجل الاستخدام في أنغولا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وربما في أماكن أخرى.

٧٠ - وفضلا عن ذلك، فمن المرجح أن تدفع الاضطرابات الراهنة في جميع أنحاء منطقة وسط أفريقيا، القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات "أنتراهاموي" إلى إقامة تحالفات عملية جديدة مع طائفة متنوعة من الأطراف، مما يفتح سبل إضافية لتزويد القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات

"أنتراهاموي" بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة، ويزيد من تعقيد عملية التحري عن المصادر. وسوف تتصدى اللجنة لهذه الاعتبارات لدى تقديم توصياتها إلى مجلس الأمن في تقريرها النهائي الذي سترفعه للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

التذييل الأول

قائمة بالبلدان التي تمت زيارتها وممثلي الحكومات والمنظمات ممن أجريت مقابلات معهم

تود لجنة التحقيق الدولية أن تعرب عن عميق تقديرها للمسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية والعاملين في مجال الإغاثة بصورة فردية، والصحفيين وغيرهم ممن ساعدوها في تحقيقاتها. وفيما يلي قائمة بهم وإن لم تشمل الجميع نظرا لما أبداه البعض من رغبة في عدم ذكرهم بها:

في كينيا

المسؤولون الحكوميون

وزير الخارجية

ممثلو الدول

أوغندا

بلجيكا

بوروندي

جمهورية تنزانيا المتحدة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

جنوب أفريقيا

رواندا

زامبيا

الصين

فرنسا

كندا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

موزامبيق

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

برنامج الأغذية العالمي

ممثل الأمين العام والمستشار الإنساني الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى

عملية شريان الحياة للسودان

المنظمات غير الحكومية

منظمة رصد حقوق الإنسان

الفريق الدولي للموارد

منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام)

في رواندا

المسؤولون الحكوميون

وزير الدولة لشؤون الدفاع

الأمين العام لوزارة الدفاع

المستشار الدبلوماسي لنائب الرئيس

رئيس الاستخبارات الخارجية بالجيش الوطني الرواندي

مساعد رئيس الاستخبارات الخارجية بالجيش الوطني الرواندي

ممثلو الدول

ألمانيا

بلجيكا

هولندا

الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

برنامج الأغذية العالمي

المنظمات غير الحكومية

منظمة رصد حقوق الإنسان

أوكسفام

في جنوب أفريقيا

المسؤولون الحكوميون

وزير العدل

وزير الموارد المائية والغابات/رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة التقليدية

مدير عام إدارة الشؤون الخارجية

نائب مدير عام إدارة الشؤون الخارجية (شؤون العلاقات المتعددة الأطراف)

مدير إدارة مراقبة الأسلحة التقليدية التابعة لوزارة الدفاع

المدير التنفيذي للجهاز الوطني المشترك بين الإدارات والمعني بمراقبة الحدود

نائب المدير العام لجهاز الأمن

منسق الاستخبارات باللجنة الوطنية لتنسيق الاستخبارات

ممثلو الدول

بلجيكا

فرنسا

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المنظمات غير الحكومية

مركز فض النزاعات (كيب تاون)

معهد الدراسات الأمنية

في أوغندا

المسؤولون الحكوميون

وزير الداخلية

وزير الدولة للشؤون الخارجية (التعاون الإقليمي)

وزير الدولة للشؤون السياسية

وزير الدولة لشؤون الأمن

رئيس لجنة حقوق الإنسان بأوغندا

ممثلو الدول

إيطاليا

فرنسا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المنظمات غير الحكومية

مركز فض النزاعات

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

أوكسفام

منظمة الرؤية العالمية الدولية

في المملكة المتحدة

المسؤولون الحكوميون

أحد أعضاء البرلمان

المنظمات غير الحكومية

هيئة العفو الدولية

منظمة اليقظة الدولية

منظمة عالم أكثر أمنا

في زامبيا

المسؤولون الحكوميون

وزير الخارجية

وزير الدفاع

نائب وزير الخارجية

نائب وزير الدفاع

الأمين الدائم لوزارة الدفاع

الأمين الدائم لوزارة الخارجية

نائب الأمين الدائم لوزارة الدفاع

نائب قائد الشرطة

نائب رئيس مصلحة الهجرة

ممثلو الدول

مصر

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأغذية العالمي

المنظمات غير الحكومية

جمعية الصليب الأحمر بزامبيا

Appendice II

Convention de coopération entre le Conseil national pour la défense de la démocratie et le Haut Commandement des Forces armées rwandaises

PREAMBULE.

Convaincus de l'impérieuse nécessité de résoudre définitivement les problèmes politico-militaires rwandais et burundais en vue d'instaurer dans nos Pays une véritable démocratie.

Convaincus de la ferme détermination des deux parties à tout mettre en oeuvre pour créer toutes les conditions suffisantes de sécurité pour le retour rapide des réfugiés rwandais et burundais dans leurs pays.

Convaincus de l'intérêt de mise en commun des moyens tant matériels que financiers et de la coordination de toutes les actions à mener en vue de s'assurer d'une victoire définitive des FAR et des FDD.

Convaincus de la menace de MUSEVENI qui soutient le pouvoir du FPR au RWANDA et de ses visées hégémoniques sur le BURUNDI qui risquent d'entraver sérieusement l'action des FAR et des FDD.

Convaincus que le sort et l'avenir politique de nos pays sont désormais intimement liés eu égard à l'attitude dilatoire et confuse de la Communauté Internationale en rapport avec nos problèmes.

Convaincus que de ce fait nous ne pouvons que compter sur la conjugaison de nos efforts et la complémentarité de nos actions.

Le CNDD et le Haut Commandement des FAR décident de mettre en place une CONVENTION DE COOPERATION qui définit les domaines d'intervention et les mécanismes de suivi de sa mise en application.

I. L'OBJET DE LA CONVENTION

La Coopération entre le CNDD et le Haut Commandement des FAR portera sur les domaines intéressant les deux parties notamment:

1. Dans les domaines Politique et Diplomatique.

Etant donné que les problèmes politiques de nos deux pays sont quasi identiques et sont perçus de la même manière sur l'échiquier régional et international, le CNDD et le Haut Commandement des FAR décident:

- de mettre en place une commission mixte politico-militaire chargée de concevoir et d'élaborer des stratégies communes permettant d'harmoniser nos points de vue sur les problèmes politiques communs et suggérer les voies et moyens pour les résoudre.

../..

d'élaborer un programme commun d'éducation et de mobilisation idéologique afin de sensibiliser nos deux peuples sur les raisons et le bien fondé de la lutte que nous menons.

d'élaborer et mettre en place des stratégies et des mécanismes de percée diplomatique et médiatique afin de déjouer les campagnes de diabolisation et de globalisation nourries et entretenues par nos ennemis communs et respectifs.

2. <u>Dans les domaines militaires et de renseignement</u>.

La même Commission est chargée:

- d'élaborer un programme de coopération militaire et d'inventorier les besoins logistiques, financiers et humains afin d'assurer leur coordination pour l'intérêt commun.

- de mettre sur pied un service commun de renseignement militaire et civil et de pourvoir à la formation du personnel ad hoc pour parer à la menace et à la déstabilisation qui pèse sur les deux parties.

II. MECANISME DE MISE EN APPLICATION ET DE SUIVI DE LA PRESENTE CONVENTION.

- Pour mettre en application la présente convention, le CNDD et le Haut Commandement des FAR désigneront à cette fin, après la signature de celle-ci, quatre personnes composant la Commission dont question plus haut au chapitre de l'OBJET DE LA CONVENTION.

- Les signataires de la présente convention pourront juger à tout moment de l'opportunité de modifier ou d'élargir la composition de ladite commission sur demande de l'une ou des deux parties signataires.

- Les modalités de fonctionnement de cette commission seront définies par son règlement intérieur qui sera soumis pour approbation aux signataires de la présente convention.

III. MISE EN VIGUEUR DE LA CONVENTION.

La présente convention entre en vigueur à la date de sa signature et est établie en deux exemplaires.

Fait à BUKAVU le ..28..Avril..1995..

Pour le CNDD

NYANGOMA Léonard
Président du CNDD

Pour le Haut Commandement des FAR

BIZIMUNGU Augustin
Général Major
Commandant des FAR
et Chef d'Etat-Major des FAR

../..

Appendice III

SECRET

ORDRE DE MISSION

Les Comdt des FAR et le CNDD decident conjointement de confier au Lt Col GASARABWE Edouard, une mission d'expert auprès de l'Etat-Major des FDD.

L'objet de la mission est définie comme suit:

> Lt COl GASARABWE Edouard est temporairement détaché auprès de l'Etat-Major des FDD pour une mission d'expert et d'assistance technique aux opérations menées par les FDD.
>
> Le Lt Col GASARABWE prendra contact avec le Chef EM des FDD pour recevoir le contenu du cahier des charges de la mission lui confiée.

BUKAVU. Le 04 Mars 1996

Le Comd des FAR

BIZIMUNGU Augustin
Gen Maj
PO
KABILIGI Gratien
Gen Bde

Le Président du CNDD

NYANGOMA Léonard
PO
SENDEGEYA Christian

SECRET

../..

Appendice IV

Annex XIII g.

Bukavu, le 31 Mars 1996

Reçu du Gen Bde KABILICI Gratien la somme de CINQ MILLE DOLLARS (5.000US$) dans le cadre des relations privilégiés.

SENDEGEYA Christian
Vice-Président du CNDD

../..

Appendice V

1. Letter dated 20/11/97

REPUBLIQUE DU BURUNDI
PALIPEHUTU
JUSTICE - PAIX- DEVELOPPEMENT
FORCES NATIONALES DE LIBERATION (F.N.L)
UBUGABO BURIHABWA

BUBANZA 20/11/1997

Au Lieutenant-Colonel NKUNDIYE,
Chef d'Etat-Major de l'Armée pour
la Libération du RWANDA.

Lors de notre rencontre au mois d'août 1997, notre entretien était centré sur les thèmes suivants :

- les conditions de travail de l'A.L.I.R dans le secteur F, secteur qui était en voie de création, et les priorités y relatives;
- Contacter nos amis les anciens militaires des Forces Armées Rwandaises et nos partisans disséminés dans le secteur F et toute la zone territoriale de la forêt de Nyungwe;
- assurer la liaison entre l'ALIR et l'opposition burundaise.

Notre contingent s'est heurté, dès son arrivée dans le secteur F, à des conditions de travail très difficiles, voire insurmontables; ce qui avait été le cas de nos précurseurs du bataillon KAGORA.
Les luttes incessantes contre les militaires de l'APR, nos faibles moyens en matière d'armement, le manque de ravitaillement et les pertes humaines, tous ces facteurs réunis ont occasionné notre repli vers le Burundi où nous avons rencontré un nombre assez important de militaires Rwandais au sein des Forces Nationales de Libération (F.N.L), la plus sérieuse branche armée de l'opposition pour le moment.

J'ai fait part aux F.N.L de la mission spéciale dont vous m'aviez chargée, à savoir la collaboration entre l'ALIR et l'opposition burundaise. L'Etat-Major des F.N.L est saisi de cette requête et s'en trouve beaucoup honoré et réjoui. Cette collaboration s'avère indispensable en ce moment-ci où les F.N.L sont fort avancés dans leur lutte contre l'armée gouvernementale; un soutien sérieux de la part de l'ALIR terminerait cette guerre au profit de tous les Bahutu Burundais et Rwandais.
Cette collaboration entre Burundais et Rwandais est déjà effective comme en fait foi un protocole d'accord de coopération entre le F.N.L et les anciennes FAR, un document toujours ouvert à des amendements ultérieurs possibles. L'exploitation de ce schéma de travail permettra, dans les plus brefs délais, de résoudre pour toujours le problème séculaire Hutu-Tutsi dans notre sous-région.

Nos entretiens passés portaient principalement sur mon rôle de pont entre Burundais et Rwandais combattant l'oppression tutsi. La présence d'officiers rwandais au sein des F.N.L rend ma mission inutile, un militaire étant mieux indiqué pour remplir cette tâche.

Je vous prie donc de confier à un officier rwandais le suivi de la future collaboration entre l'ALIR et l'opposition burundaise. AMITIES !

Abbé Athanase-Robert NYANDWI
